

مؤشرات ودلالات التحليل المحاسبي المالي والنقدي
للقوائم المالية

أ.د/ يحيى محمد ابوظالب
استاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة جامعة عين شمس

٢٠١٩

مؤشرات ودلالات التحليل المحاسبي المالي والنقدي للقوائم المالية

أ.د/ يحيى محمد أبو طالب
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة جامعة عين شمس

مقدمة:

تجمع القوائم المالية الختامية بين ثلاثة طرق في اعدادها، حيث أن قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية و قائمة المركز المالي يُعتمد في إعدادها على فرض الإستحقاق المحاسبي، بينما قائمة التدفقات النقدية يُعتمد في إعدادها على الأساس النقدي، يضاف إلى ذلك قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فهي تعتمد على سرد المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، كذلك يُعتمد في إعدادها على الإفصاح والشفافية بالإضافة إلى أنها تربط بين القوائم المالية والسياسات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية التي تم إتباعها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية، كما يقصد بالقوائم المالية الختامية، إنما تلك يتم إعدادها في نهاية السنة المالية بعد إقرارها من قبل مجلس الادارة وإعتمادها من مراقب الحسابات لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة على أن تكون هذه القوائم المالية معدة للاستخدام العام، لتقديمها لكل الأطراف المستفيدة من المعلومات الواردة بها، بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية والأقتصادية الرشيدة .

إن الأصل تعد القوائم المالية الختامية وفقاً لفرض الاستحقاق المحاسبي، والذي يقضى بالإعتراف بالمصروفات بمجرد الحصول علي السلعة أو الخدمة بصرف النظر عن واقعة السداد فوراً أو مستقبلاً، كما يتم الاعتراف بالايرادات بمجرد تقديم السلعة أو الخدمة للغير، بصرف النظر عن واقعة التحصيل النقدي فوراً أو مستقبلاً، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نتائج محاسبية سليمة خصوصاً عند مقابلة الايرادات بالمصروفات، مع إجراء بعض التسويات الجردية في نهاية الفترة، بالإضافة إلى تكوين المخصصات اللازمة بأنواعها، ولذلك يطبق فرض الاستحقاق المحاسبي على كلٍ من:

- ١ . قائمة الدخل و قائمة الدخل الشامل.
- ٢ . قائمة التغير في حقوق الملكية.
- ٣ . قائمة المركز المالي.

أما الأساس الثانى فيظهر فى قائمة واحدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وهى قائمة التدفقات النقدية حيث يتم الإعراف بالمصروفات بمجرد السداد النقدى بصرف النظر عن واقعة الحصول على السلعة أو الخدمة من الغير، كما يتم الإعراف بالإيرادات بمجرد التحصيل النقدى، بصرف النظر عن واقعة تقديم السلعة أو الخدمة للغير، وهو الأمر الذى لا يودى إلى مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات، وإنما يودى الى مقابلة سليمة بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة وهكذا فإن كل من تطبيق فرض الإستحقاق المحاسبى والأساس النقدى ما يميزه عن الآخر، إلا أنهما مكملين لبعضهما البعض بالرغم من أن فرض الإستحقاق المحاسبى يمثل الفرض الرئيسى لإعداد القوائم المالية.

دلالات القوائم المالية:

إن مصطلح الضلالة والسلامة مستوحى من المعيار المحاسبى المصرى (الدولى) الأول، وعنوانه (عرض القوائم المالية)، حيث ورد فى هذا المعيار، أن القوائم المالية التى تعد وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية تعتبر قوائم مالية سليمة، أما فى حالة عدم الإلتزام بتطبيق هذه المعايير فإنها تودى إلى قوائم مالية مضللة، وبهذا المعنى، فقد تم تطبيق هذا المصطلح على مؤشرات ودلالات التحليل المالى والنقدى للقوائم المالية الختامية، حيث يودى التحليل بالنسب إلى مؤشرات ذات دلالات قد تكون مضللة أو سليمة، مما يؤثر على المحللين الماليين وكذلك مستخدمى القوائم المالية عند إتخاذ القرارات.

مؤشرات ودلالة التحليل المحاسبى المالى للقوائم المالية المعدة وفقا لفرض الاستحقاق المحاسبى:

بعد التحليل بصفة عامة وسيلة كشف وقياس تستخدم فى تفسير بعض الظواهر العملية فى مختلف المجالات، والتحليل المحاسبى المالى والنقدى يمثل عملية بحث واستقصاء وتفسير واستنتاج يتأسس على تجميع وتصنيف البيانات والمعلومات التى تعكسها الحسابات والقوائم والتقارير المالية الختامية بصورة هادفه، ثم مقارنتها بقياسها بقصد إكتشاف العلاقات التى تربط بينها، وبحث ودراسة أسباب نتائج هذه العلاقات ودلالاتها بهدف الوصول إلى نتائج وقرارات سليمة تفيد فى عملية استخدام نتائج هذه العلاقات فى الوصول إلى معدلات قياسية أو نموذجية تتخذ كمؤشرات للحكم والتقييم وإتخاذ القرارات.

وبصفة عامة يوفر التحليل المحاسبي المالى البيانات والمعلومات، كما يقدم مؤشرات الحكم و القياس فى كل من مراحل التخطيط والرقابة و اتخاذ القرارات، فالتحليل المحاسبي المالى من الوسائل التى تساعد ليس فقط فى مجال عرض البيانات والمعلومات فى شكل جداول لها دلالات ومؤشرات، بل تمتد إلى التنبؤ والتخطيط والرقابة.

ويعتبر التحليل بالنسب المالية من أقدم أساليب التحليل المحاسبي المالى، فعلى الرغم من أنه يعتمد أساساً على المبدأ المعروف، من أن القوائم المالية الختامية تمثل صورة ساكنة لنتائج أو موقف مالى معين، إلا أن هذه القوائم تشمل على العديد من البيانات والمعلومات المفيدة فى مجالات التقييم واتخاذ القرارات، بعد إخضاعها للتحليل الهادف، عن طريق ربط العلاقات بين بنود القوائم المالية الختامية بشكل يسمح بتفسير وكشف ما تخفيه هذه القوائم من معلومات ودلالات ومؤشرات.

إن النسب المالية عبارة عن علاقة منطقية بين بنود القوائم المالية الختامية وبعض البيانات الإحصائية والكمية، وهى عملية واسعة المدى، بمعنى أنه يمكن من خلالها الوصول إلى مئات النسب من أرقام القوائم المالية الختامية، ومع ذلك فهى تركز على النسب ذات العلاقات المنطقية الهادفة ودراستها وتحليلها.

وبالرغم من تعدد وتنوع النسب المحاسبية المالية إلا أنه يمكن تصنيف هذه النسب إلى المجموعات الأربعة الرئيسية التالية:

- ١- نسب السيولة.
- ٢- نسب الربحية.
- ٣- نسب النشاط.
- ٤- نسب حقوق الملكية.

وتحتوى كل مجموعة من المجموعات السابقة على الكثير من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين بنود القوائم المالية، والسؤال هنا، هل يؤدي التحليل بالنسب المالية للقوائم المالية المعدة وفقاً لفرض الاستحقاق المحاسبي الى مؤشرات ذات دلالات قد تكون مضللة أو قد تكون سليمة؟، لذلك يمكن عرض التحليل المالى لمجموعة نسب السيولة فقط لأنها موضوع هذا البحث للإجابة عن هذا التساؤل؟

تحليل مجموعة نسب السيولة للقوائم المالية الختامية المعدة وفقا لفرض الاستحقاق المحاسبي للحكم على مدى ضلالة أو سلامة مؤشرات ودلالات هذا التحليل:

يعتبر التحليل بالنسب المالية من أقدم وأهم وسائل التحليل المحاسبي والمالي وفقا لما تقدمه من مؤشرات ودلالات، فهي تضم العديد من النسب ومعدلات الدوران، نعرضها لمعرفة مدى ضلاله أو سلامة مؤشرات ودلالاتها، حيث تهدف هذه المجموعة من النسب المالية لتحليل تقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول وسيولة مفرداته للحكم على قدرة المنشأة على سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل أى الخصوم المتداولة والتي تستحق السداد خلال فترة سنة فأقل، من الأصول النقدية وشبه النقدية وتحصيل الديون، أى الأصول المتداولة المرتبطة بدورة النشاط، ويمكن ترتيب هذه النسب وفقا لدرجة الضلالة والسلامة على النحو التالي:

١. صافى رأس المال العامل :

قد يطلق عليه رأس المال العامل، ويظهر بالمعادلة التالية (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة)، وهي أكثر المعادلات ضلالة من بين مؤشرات السيولة وذلك لما يلي: بالرغم من استخدام هذه المعادلة فى مجال تحليل القوائم المالية، حتى أن المعايير الدولية شكلت قائمة المركز المالى ليظهر فيها مباشرة رقم رأس المال العامل، الا انها تتعرض للانتقادات التالية:

١) إن مكونات الأصول المتداولة والمتمثلة فى النقدية وشبه النقدية والاستثمارات المالية قصيرة الاجل والديون التجارية قصيرة الأجل بالإضافة الى المخزون السلعى وهذا هو ترتيبها بحسب درجة سيولتها، إلا أن وجود المخزون السلعى اخر المدة ضمن مكونات هذه المعادلة وكانت نسبته إلى باقى الأصول المتداولة كبيرة ومكوناته من مخزون مواد خام وتحت التصنيع ومخزون تام وكان رقم المخزون التام يمثل النسبة الأكبر، فإذا كان هناك صعوبة فى بيع هذا المخزون نتيجة التقادم أو التلف، فإن هذا يؤيد أن معادلة راس المال العامل قد تكون اكثر المؤشرات المالية ضلالة ولا تصلح للحكم بمفردها على قدرة المنشأة على سداد ما عليها من التزامات متداولة.

٢. نسبة التداول :

هذه النسبة تمثل صورة اخرى من صور رأس المال العامل لأنها لا تمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وإنما تمثل نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، لذلك فهي تأخذ الشكل التالي:

(الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة)

وهي من أقدم النسب المالية وأوسعها انتشاراً، وتستخدم كإختبار مبدئى لمعرفة قدرة المنشأة لمقابلة ديونها الجارية دون مشاكل، وتعتبر نسبة ١:٢ نسبة مقبولة أو نموذجية وهي تدل على ان كل ٢ جنيه من الاصول المتداولة تواجه ١ جنيه من الخصوم المتداولة، ويتوقف الإعتماد على هذه النسبة على عدد كبير من العوامل (أى مكونات الأصول المتداولة وبصفة خاصة بند المخزون آخر المدة)، و بالتالى يصعب الإعتماد عليها ايضاً للحكم على مقدرة المنشأة على سداد ديونها فهي تمثل نفس درجة ضلالة مؤشر رأس المال العامل مع إختلاف فى طريقة العرض.

٣. نسبة السيولة :

تعتبر هذه النسبة أقل ضلالة من نسبة التداول لأنها تعتمد على الأصول المتداولة الأكثر سيولة حيث تشمل كل الأصول المتداولة مستبعداً منها المخزون فى نهاية المدة، ويرجع ذلك إلى إحتياج المخزون لفترة زمنية لتحويله إلى نقدية، بالإضافة إلى أن مكونات المخزون قد تأخذ شكل مواد خام أو منتجات تحت التشغيل أو إنتاج تام قد يكون جزء منه تالف أو متقادم وتعتبر نسبة ١:١ مقبولة نسبياً للحكم على مركز السيولة، حيث تتضمن هذه النسبة حسابات المدينون وأوراق القبض ضمن الأصول المتداولة، والتي قد يصعب تحصيلها فى الوقت المناسب أو قد يتضمنها ديون مشكوك فى تحصيلها، إلا أنها أقل ضلاله من نسب التداول السابقة.

٤. نسبة السيولة السريعة :

تتمثل هذه النسبة فى النقدية فى الخزينة والبنوك والإستثمارات المالية قصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة، وهي تمثل مؤشر للسيولة لا يأخذ فى الإعتبار كل من بنود المدينون وأوراق القبض والمخزون فى نهاية الفترة المالية، لذلك تتصف هذه النسبة بتغير بسيط لقيمة البسط عند التصفية، وتعتبر نسبة ١:١ مؤشر ودليل مقبول إلى حد كبير، وهي أكثر تشدداً من معدل رأس المال العامل وتشبه نسبتي التداول والسيولة، و لكنها أقل ضلالة من هذه النسب.

٥. التحليل النسبي لبنود الأصول المتداولة :

يمكن الحصول على توزيع نسبي لكل أصل من الأصول المتداولة بنسبته إلى مجموع الأصول المتداولة، و يهدف هذا التحليل الى تبيان الأهمية النسبية لكل أصل من الأصول المتداولة وهو تحليل مكمل للنسب المالية السابقة، إلا أنه تحليل مضلل الى حد ما بسبب وجود أصول متداولة قد يصعب تحويلها الى نقدية في المستقبل.

أما باقى مجموعات التحليل المالى الثلاثة وهى (مجموعة التحليل المالى للنشاط وللربحية وحقوق الملكية، فهى تخرج عن هذه الدراسة لأن هدف الدراسة بيان أفضلية التحليل النقدى عن التحليل المالى عند إستخدامها فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالسيولة.

مؤشرات ودلالة التحليل النقدى بين السلامة والضلالة لقائمة التدفقات النقدية (المعدة وفقاً للأساس النقدى):

بدايةً فقد تم تقديم مصطلح السلامة على مصطلح الضلالة عند تحليل قائمة التدفقات النقدية، عكس تقديم مصطلح الضلالة عن السلامة بالنسبة لتحليل القوائم المالية المعدة وفقاً لفرض الإستحقاق وهو ما يمثل هدف الدراسة.

نشأة قائمة التدفقات النقدية والهدف منها:

تاريخياً كانت تطبق قائمة التدفقات النقدية فى الوحدات الحكومية والمنشآت غير الهادفة للربح، وكانت تسمى حساب المقبوضات والمدفوعات النقدية، ولم تأخذ هذه القائمة الإهتمام الكافى فى المنشآت الهادفة للربح، ثم ظهرت قائمة التغير فى قائمة المركز المالى وهى ما يطلق عليها قائمة مصادر الأموال وإستخداماتها والتي أصبحت ضمن القوائم المالية الختامية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية فى بداية إصدار المعايير المحاسبية، ثم تخلت عنها لجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد ذلك وتم إستبدالها بقائمة التدفقات النقدية.

أما عن أسباب الإهتمام الكبير بقائمة التدفقات النقدية فيرجع إلى الأزمة المالية الكبيرة التى ظهرت فى الثمانينات من القرن الماضى والتى أدت إلى إفلاس العديد من الشركات العملاقة، وأوضح مثال لها شركة أندرو للطاقة الأمريكية التى أعلنت إفلاسها، برغم تحقيقها ارباح مع ارتفاع قيمة اسهمها فى البورصة، لأنها لم تكن تهتم بدراسات السيولة فتوقفت عن سداد ديونها، و تعرضت لهذه المشكلة العديد من المنشآت حتى

وصلت الى بعض البنوك الامريكية، من هنا بدأ الإهتمام بدراسات السيولة والنقدية، فليست الأرباح فقط هي التي تضمن إستمرار نشاط المنشآت فى مزاوله أعمالها وانما تحقيق الربح مع القدر المناسب من السيولة النقدية، من هنا فرضت لجنة معايير المحاسبة الدولية (معايير التقارير المالية الدولية)، قائمة التدفقات النقدية لتكون القائمة الرابعة بعد كلاً من قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة المركز المالى وقائمة التغيرات فى حقوق الملكية، وأصدرت لها معيار خاص وهو المعيار المحاسبى الدولى السابع ويقابله المعيار المالى المصرى الرابع وموضوعه (قائمة التدفقات النقدية).

ان إستخدام قائمة التدفقات النقدية أصبح إتجاه نحو تأكيد وزيادة لدرجة الثقة لمستخدمى القوائم المالية بما تقدمه من معلومات ومؤشرات تساعدهم فى مجالات التقييم وإتخاذ القرارات، وقد إهتمت المنظمات والجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة سواء على المستوى الدولى أو المحلى نحو تطوير طرق إعداد وتبويب قائمة التدفقات النقدية باعتبارها وسيلة فعالة لترجمة القوائم المالية الختامية من فرض الاستحقاق الى الأساس النقدى وهو الأساس الأكثر جاذبية لمستخدمى القوائم المالية، بالإضافة إلى إهتمام لجنة معايير التقارير المالية الدولية والمعهد الأمريكى للمحاسبين المعتمدين القانونى ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى بتأكيد هذا الإهتمام، حيث تبنت المنظمين تأكيد هذه الثقة، وقد أسفر هذا الإهتمام إلى تحديث طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية، فظهرت عدة تبيوبات لقائمة التدفقات النقدية تفسر العلاقة بين صافى التغير فى النقدية وصافى الدخل(الأرباح والخسائر) وأخرى تفسر العلاقة بين صافى التغير فى النقدية وصافى التغيرات الاخرى فى مصادر النقدية واستخداماتها، وأياً كانت طرق تبيوبات قائمة التدفقات النقدية فإنها تهدف إلى توفير معلومات عن التدفقات النقدية تفيد مستخدمى القوائم المالية فى تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها و كذلك إحتياجات المنشأة لإستخدام هذه التدفقات النقدية، كما تستخدم المعلومات التاريخية لقائمة التدفقات النقدية كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة الى فحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية وإختبار العلاقة بين الربحية و صافى التدفقات النقدية.

تبويب قائمة التدفقات النقدية :

تتجه معظم الجمعيات والمنظمات المهنية الدولية والمهنية ومنها لجنة معايير التقارير المالية الدولية والتي أصدرت المعيار المحاسبى الدولى السابع وموضوعه قائمة

التدفقات النقدية ومقابله المعيار المحاسبى المصرى الرابع الى تيبوب قائمة التدفقات النقدية الى ثلاثة مراحل وهو التيبوب الأكثر شيوعاً دولياً ومحلياً والذي يمثل ثلاثة مراحل هى :-

المرحلة الاولى : مخصصة لأنشطة التشغيل الرئيسية :

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل مؤشراً رئيسياً لبيان قدرة المنشأة على مدى قدرة عملياتها التشغيلية لتوليد تدفقات نقدية كافية للاحتفاظ بالمقدرة التشغيلية للمنشأة وشراء إستثمارات جديدة وسداد ما عليها من التزامات وقروض دون الحاجة الى الاتجاه لمصادر خارجية للتمويل، وتعتبر المعلومات والمؤشرات والادلة المستقاة من البنود المرتبطة بالتدفقات النقدية التاريخية للتشغيل مع المعلومات الاخرى مفيدة وسليمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية للتشغيل فى المستقبل، وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل اساساً من أنشطة توليد وتحقيق الايراد الرئيسى للمنشأة ولذلك فهى تنتج بصفة عامة من المعاملات والاحداث الاخرى التى تدخل فى تحديد صافى ربح أو خسارة المنشأة.

المرحلة الثانية : مخصصة لأنشطة الإستثمار :

تعتبر مرحلة التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار مهمة لأنها تمثل مدى الإنفاق النقدى الذى تم للحصول على أصول طويلة الأجل بهدف توليد دخل مستقبلى وتدفقات نقدية.

المرحلة الثالثة : مخصصة لأنشطة التمويل :

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل مؤشراً رئيسياً فى تقديم معلومات مفيدة عن مدى قدرة المنشأة فى توليد تدفقات نقدية من خلال اصدار اسهم جديدة، أو عقد قروض وسندات طويلة الاجل بالإضافة الى توفير مؤشرات وادلة عن قدرة المنشأة على توزيع ارباح على اصحاب حقوق الملكية.

وفيما يلى نقدم قائمة للتدفقات النقدية (مقترحة) مقسمة الى ثلاثة مراحل والتي يمكن تحليلها واستخراج مؤشراتها ودلالاتها لفحص مدى سلامة هذه المؤشرات والادلة للتدفقات النقدية وتغيراتها، وهو ما يعكس قدرة هذه القائمة على توفير معلومات اكثر سلامة لقدرة المنشأة على توليد واستخدام تدفقاتها النقدية (صافى التدفق النقدى) وقدرتها على مواجهة ما عليها من التزامات سواء فى مراحل التشغيل او الإستثمار او التمويل مقارنة

بما توفره القوائم المالية المعدة وفقا لفرض الاستحقاق، مع تأكيدنا على ان قائمة التدفقات النقدية ما هى الا ترجمة للقوائم المالية المعدة وفقا لفرض الاستحقاق وتحويلها الى قائمة واحدة معدة وفقا لاساس النقدى، وذلك لبيان الهدف من هذه الدراسة وهو اثبات افضلية سلامة ما يمكن استنتاجه من مؤشرات ودلالات من هذه القائمة عن مؤشرات ودلالات السيولة المستنتج من القوائم المالية المعدة وفقا لفرض الاستحقاق.

تحليل النسب النقدية والمؤشرات والدلالات التى يمكن استنتاجها من قائمة التدفقات النقدية :-

المرحلة الاولى : مرحلة التشغيل :

يمكن ان تظهر هذه المرحلة مع تضمناها ارقام افتراضية كمثال كما يلى:

قائمة التدفقات النقدية

للمؤسسة المصرية للصناعات الهندسية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٨

بالطريقة المباشر (ارقام افتراضية)

مرحلة التشغيل:

اولا: التدفق النقدى من أنشطة التشغيل	جنيه	جنيه
المحصل من المدينين نقدا	٦٠٠٠٠٠	
المحصل من الفوائد الدائنة نقدا	٧٠٠٠٠٠	
اجمالى التدفق النقدى الداخلى من أنشطة التشغيل		١٣٠٠٠٠٠
يخصم منه:		
المسدد للدائنين نقدا	٣٠٠٠٠٠	
المسدد لمصروفات التشغيل	٦٠٠٠٠	
المسدد للفوائد المدينة نقدا	٤٠٠٠٠	
المسدد لضرائب الدخل	٢٠٠٠٠	
اجمالى التدفق النقدى الخارج لانشطة التشغيل		٤٢٠٠٠٠
صافى التدفق النقدى لانشطة التشغيل		٨٨٠٠٠٠

يضاف الى ذلك البيانات التالية:

١. صافى الربح ٤٨٠٠٠٠ جنيه
٢. صافى المبيعات ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه
٣. تكلفة المبيعات ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه
٤. متوسط مجموع الاصول ١٩٠٠٠٠٠٠ جنيه

وفيما يلى اهم النسب والمؤشرات والدلالات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية والمتعلقة بمرحلة التشغيل، وبيان مدى سلامتها :

اولاً : نسبة عائد التدفق النقدى :

تاتى عن طريق المقارنة بين صافى الربح بصافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل، و تاخذ هذه النسبة الشكل التالى:

صافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل / صافى الربح

من الواضح ان رقم صافى الربح المستخرج من قائمة الدخل لا يتفق دائماً مع صافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل، ومع ذلك فان المقارنة بينهما تعطى مؤشراً ودلالة هامة وسليمة، فعلى سبيل المثال يمكن ان تظهر قائمة الدخل صافى ربح بينما تظهر صافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل رقماً سالباً، فى مثل هذه الحالة لا بد من البحث عن اسباب ذلك فقد يرجع الى قيام المؤسسة بزيادة حجم المخزون لظروف طارئة، وقد يحدث العكس فتظهر قائمة الدخل صافى خسارة بينما تبين قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تدفق نقدي موجب، فى مثل هذه الحالة ايضاً يستدعى الامر البحث عن اسباب ذلك وقد يكون السبب هو تحصيل ارصدة مدينة عن فترات سابقة، وهذا ما يؤكد سلامة هذه النسبة واعتبارها اكثر سلامة من مؤشرات السيولة المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفقاً لفرض الاستحقاق.

لذلك تفيد هذه النسبة فى التعرف على مقدار توليد النقدية من أنشطة التشغيل وهى نسبة ذات دلالات هامة فى الربط بين التدفق النقدى من أنشطة التشغيل وصافى الربح او الخسارة، وبالتطبيق على الحالة (قائمة التدفق النقدى الافتراضية للمؤسسة المصرية للصناعات الهندسية) فانه يمكن حساب هذه النسبة كما يلى:

ثانيا : نسبة التدفق النقدي الى المبيعات :
هـى نسبة ذات دلالة هامة لأنها تبين بوضوح العلاقة بين صافى التدفق النقدي من انشطة التشغيل بصافى المبيعات وتأخذ هذه النسبة الشكل التالى:

$$\text{نسبة التدفق النقدي الى المبيعات} = \frac{\text{صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل}}{\text{صافى المبيعات}} \times 100$$

وبتطبيق هذه النسبة على المؤسسة العامة للصناعات الهندسية يظهر ما يلى:

$$7,30\% = 100 \times (1200000 / 880000)$$

وتظهر هذه النسبة حقيقة سليمة وذات دلالة واضحة وهى تبين ضعف التدفق النقدي المولد من صافى المبيعات وهذا الأمر يتطلب دراسة تعديل السياسات الائتمانية للمؤسسة.

ثالثا : نسبة التدفق النقدي الى متوسط مجموعة الاصول :

تأخذ هذه النسبة الشكل التالى:

$$\text{نسبة التدفق النقدي الى متوسط مجموعة الاصول} = \frac{\text{صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل}}{\text{متوسط مجموعة الاصول}} \times 100$$

وتحسب هذه النسبة على المؤسسة العربية للصناعات الهندسية كما يلى:

$$4,63\% = 100 \times (900000 / 880000)$$

يلاحظ فى هذه الحالة ان معدل التدفق النقدي لمتوسط مجموع الاصول أقل من التدفق النقدي من صافى المبيعات وهى نسبة ذات دلالات سليمة وواضحة لأنها تبين ضعف معدل دوران متوسط الأصول، مما يستلزم دراسة اسباب ضعف هذه النسبة وهى ذات دلالة سليمة وواضحة.

رابعا : مقارنة صافى المبيعات بالمحصل نقداً من المدينين(العملاء) :

يمثل صافى المبيعات الايراد الرئيسى للمنشأة ويستخرج من قائمة الدخل بينما المتحصلات النقدية من المدينين تستخرج من قائمة التدفقات النقدية وهو يمثل

المتحصلات النقدية سواء كانت عن نفس الفترة أو عن فترات سابقة أو مبالغ محصلة مقدماً، وتفيد هذه النسبة عند المقارنة بين صافى المبيعات والمحصل نقداً من المدينين، لمعرفة أسباب عدم ملائمة التدفقات النقدية من المدينين وصافى المبيعات، فإذا كان الفرق بينهما غير عادى يستدعى البحث عن الاسباب وهو ما يتطلب تغيير السياسة الائتمانية للمنشأة، بالإضافة الى فحص مخصص حساب المدينون للتعرف على سلامة هذه المديونية من حيث قابليتها للتحويل، وتشير هذه المقارنة الى دلالة سليمة وواضحة من وجهة نظرى للعلاقة بين صافى المحصل نقداً من المدينين وصافى المبيعات وتساعد فى مجال اتخاذ القرارات الائتمانية.

وفى حالة المؤسسة المصرية للصناعات الهندسية فإن الفرق بين صافى المبيعات والمحصل نقدا من المدينين يظهر كما يلى:

١٢٠٠٠٠٠ جم صافى المبيعات (-) ٦٠٠٠٠٠٠ جم المحصل نقدا من المدينين = ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه، وهو يمثل ٥٠% من صافى المبيعات وهى نسبة مرتفعة فى غير صالح السيولة النقدية للمؤسسة، وهذا يتطلب تعديل السياسة الائتمانية للمؤسسة واسباب اخرى عديدة تظهرها نتيجة الفحص والدراسة، ومن وجهة نظرى فإن هذه المقارنة تمثل نسبة سليمة وواضحة للتعرف على العلاقة بين صافى المبيعات والمحصل من المدينين نقداً و لا يظهر فيها أى ضلالة.

خامسا : مقارنة تكلفة المبيعات خلال الفترة بالمسدد للدائنين نقداً :

تمثل المشتريات نسبة كبيرة من تكلفة المبيعات ولذلك يتم عقد مقارنة بين تكلفة المبيعات خلال الفترة (الجزء الاكبر منها مشتريات) مع المسدد نقداً للدائنين خلال الفترة، سواء كانت تخص نفس الفترة او عن فترات سابقة او حتى المدفوعات المقدمة لحساب توريدات فى المستقبل، و تفيد هذه النسبة فى التعرف على مدى قيام المنشأة بسداد ما عليها للدائنين وفترة الائتمان الممنوحة لها، وفى حالة وجود فرق كبير بين تكلفة المبيعات حيث تمثل المشتريات الجزء الاكبر منها والمسدد للدائنين نقداً فهذا يدل على مؤشر سلبى يشير الى تعثر المنشأة فى سداد ما عليها من ديون قصيرة الاجل وهو مؤشر سليم وواضح وليس مضلل ويفيد فى اتخاذ القرار عند التعامل مع الموردين.

وفى حالة المؤسسة المصرية للصناعات الهندسية فإن الفرق بين تكلفة المبيعات والمسدد للدائنين نقداً خلال الفترة يظهر كما يلى:

تكلفة المبيعات (من قائمة الدخل)	جنيه	٨٠٠٠٠٠
المسدد للدائنين نقداً خلال السنة (من قائمة التدفقات النقدية)	جنيه	(٣٠٠٠٠٠)

٥٠٠٠٠٠ جنيه

هذا الفرق يمثل أكثر من ٦٢,٥% من المستحق للدائنين و هو مؤشر سلبي للسيولة، وينبغى الوقوف على اسباب هذا الفرق خوفاً من تعرض المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية لتعثر النقدى فى وقت قريب، وهذا مؤشر ودليل سليم وواضح وليس مضلل من وجهة نظرى.

المرحلة الثانية والثالثة: مرحلة الاستثمار والتمويل فى قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية

مَرحلتى الاستثمار والتمويل:

جنيه	جنيه
ثانياً: التدفق النقدى من أنشطة الاستثمار	
تدفق نقدى لشراء مباني	×
تدفق نقدى لشراء الات ومعدات	×
تدفق نقدى من بيع استثمارات	×
صافى التدفق النقدى من أنشطة الاستثمار	×××
ثالثاً: التدفق النقدى من أنشطة التمويل	
المحصل نقداً من اصدار سندات جديدة	×
المحصل نقداً من اصدار اسهم عادية جديدة	×
	××
صافى التدفق النقدى الموجب والمرتببط بانشطة الاستثمار والتمويل	١٥٠٠٠٠

وكانت الاضافات للاصول الثابتة (مبانى والات جديدة) والمستخرجة من قائمة المركز المالى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه والتمويل ١٥٠.٠٠٠ جنيه، لذلك يمكن من خلال المرحلة الثانية والثالثة لقائمة التدفقات النقدية من عقد مقارنة بين الاضافات للأصول الثابتة والاصدارات الجديدة والتدفق النقدى الموجب المرتبط بأنشطة الاستثمار والتمويل كما يلى.

سادساً: نسبة المقارنة بين الإضافات إلى الأصول الثابتة والاستثمارات الجديدة للتدفق النقدى من أنشطة الاستثمار والتمويل:

تهدف هذه النسبة الى عقد المقارنة للتعرف على مدى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل مع الاضافات الى الاصول الثابتة والاستثمارات الجديدة خلال السنة، فإذا ظهر فرق كبير بينهما دل ذلك على عدم كفاية التدفقات النقدية فى مواجهة التدفقات النقدية لشراء الاصول الثابتة والاستثمارات الجديدة، وفى حالة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية فإن الفرق بين قيمة الإضافات الى الأصول الثابتة والاستثمارات الجديدة وصافى التدفقات النقدية الموجبة المرتبطة بمرحلتى الاستثمار والتمويل تظهر كما يلى:

اضافات لأصول الثابتة والاستثمارات الجديدة (من قائمة المركز المالى)	٢٥٠.٠٠٠ جنيه
(يخصم منها)	
صافى التدفقات النقدية الموجبة المرتبطة بالاستثمار والتمويل	١٥٠.٠٠٠ جنيه
	<hr/>
	<u>١٠٠.٠٠٠ جنيه</u>

يمثل الفرق ٤٠% من قيمة الاضافات للاصول الثابتة والاستثمارات الجديدة والتي لم تسدد وهى نسبة كبيرة تحتاج الى فحص ودراسة عن الاسباب، فقد يكون هناك فترات سماح كبيرة عند التعاقد او زيادة فى تكلفة الاستثمارات نتيجة زيادة فترة السماح، وهذه النسبة سليمة وواضحة وغير مضللة من وجهة نظرى وتساعد فى مجال اتخاذ القرار عند الربط بين الاضافات الى الاصول الثابتة والاستثمارات الجديدة والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل.

الخلاصة :

بعد هذه الدراسة وعقد المقارنة بين النسب المالية المتنوعة من القوائم المالية المعدة وفقاً لفرض الاستحقاق والنسب النقدية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية يتضح مدى سلامة المؤشرات والنسب والادلة التي يمكن الاستفادة منها من قائمة التدفقات النقدية باعتبارها نسب ومؤشرات وأدلة سليمة وواضحة عن النسب والمؤشرات والادلة التي قد تكون مضللة والمستخرجة من القوائم المالية الأخرى والمعدة وفقاً لفرض الاستحقاق المحاسبي وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة، كما يمكن الاعتماد على التحليل المحاسبي النقدي من قائمة التدفقات النقدية ذاتياً باستخراج العديد من النسب النقدية دون الرجوع للقوائم المالية الأخرى، بمعنى أنه يمكن الوصول إلى نسب نقدية عديدة من داخل مكونات قائمة التدفقات النقدية فقط وذلك بإيجاد علاقات ونسب نقدية هادفة سواء على مستوى كل مرحلة من مراحل إعدادها أو على مستوى البنود داخل كل مرحلة، كما أن الأساس النقدي يمثل أفضلية خاصة بالنسبة لفئة خاصة من مستخدمي القوائم المالية وبصفة خاصة الدائنين والممولين وأصحاب القروض والبنوك والمساهمين حيث تساعد قائمة التدفقات النقدية هؤلاء وغيرهم على ما يلي:

- ١- التنبؤ فيما يتعلق بتوليد نقدية مستقبلية.
- ٢- القدرة على التعرف على إجراءات توزيعات الأرباح وسداد الالتزامات.
- ٣- معرفة أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي خصوصاً من أنشطة التشغيل.
- ٤- القدرة على التفرقة بين التدفق النقدي لنشاط الاستثمار والتمويل النقدي وغير النقدي.

يضاف إلى ذلك إمكانية الإجابة على التساؤلات التالية وهو ما لا يتاح من القوائم المالية الأخرى:

- أ- لماذا زادت النقدية رغم تحقيق صافي خسارة؟
- ب- مقدار حصيلة إصدار السندات نقداً وفيما استخدمت؟
- ت- عمليات الاستثمار في أصول مقابل إصدار سندات وأوراق تجارية دون تدفق نقدي؟
- ث- عمليات تحويل السندات إلى أسهم رأس المال؟
- ج- التدفق النقدي الداخل لزيادة رأس المال والخارج لأسهم الخزنة؟

فى النهاىة فأن قائمة التدفقات النقدىة تساهم فى تقىيم اليسر والعسر النقدى، حىث يقصد هنا باليسر النقدى قدرة المنشأة على سداد ما عليها من التزامات فى توارىخ الاستحقاق دون تعرضها لأى مشاكل تمويلية، بينما يقصد هنا بالعسر النقدى إخفاق المنشأة فى سداد ما عليها من التزامات فى توارىخ الاستحقاق، وبالتالى يمكن تقىيم اصول والتزامات المنشأة بمقدار قدرتها على توليد نقدىة داخلية وخارجية، بالإضافة الى بيان مقدرة المنشأة على مواجهة الاحداث النقدىة غير المواتية وغير المتوقعة ودرجة المرونة فى الاستجابة لها، كل هذا وغيره يوضح ما تقدمه استخدامات قائمة التدفقات النقدىة من نسب نقدىة ومؤشرات ذات دلالات سليمة وواضحة، الأمر الذى يساعدا فى سلامة العديد من مجالات اتخاذا القرارات وهذا ما قد تعجز عنه القوائم المالية المعدة فقط وفقا لفرض الاستحقاق.